الباب الأول

{ ايران من الداخل }

الفصل الأول

الجغرافيا السياسية

فكرة وليس دراسة

لعبت إيران أدوارا كبري في ميدان الشرق الأوسط منذ فجر التاريخ بحكم موقعها الجغرافي وما تتميز به عن الدول المجاورة لها في المنطقة من توفر موارد الثورة المختلفة .. ولصعوبة التغلب عليها عسكريا في أراضيها لوعورة الأرض مما يجعلها ملائمة للدفاع لكثرة الموانع الطبيعية بها .

وبرزت في القرن التاسع عشر كدولة ذات أهمية خاصة بالنسبة للصراع العالمي بين الدول الاستعمارية الكبرى التي اتجهت إلي الشرق الأقصى تستعمره وتقيم فيه إمبراطوريات واسعة لتنزف موارده وخاماته ولتجعله ميدانا رئيسياً لاستهلاك الإنتاج الغربي خصوصا بعد التطور الصناعي الكبير الذي حققته الدول الغربية في ذلك الوقت.

واقتصرت الأهمية الرئيسية لإيران حينئذ علي توسط موقعها الجغرافي بالنسبة للمواصلات العالمية في البر والبحر والتي تربط بين :

الشرق : إلي الهند والشرق الأقصى .

والجنوب : إلي الخليج العربي والجزيرة العربية والمحيط الهندى وإلي إفريقيا.

والغرب: إلي جنوب غرب آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا

والشمال: إلي روسيا ومنطقة بحر قزوين وشرق أوروبا.

وبدأت المنافسة الدولية علي إيران بين بريطانيا وروسيا .. باعتبار الأولي كانت قد استعمرت الهند وبعض المناطق في الطريق المؤدي إليها، وباعتبار الثانية مجاورة لإيران ومشتركة معها في حدود مباشرة طويلة وتربطهما حدود جغرافية ومصالح اقتصادية مشتركة .. وكانت روسيا تري أنها أحق بالتفاهم مع إيران علي أية صورة من بريطانيا .. علاوة علي شعور روسيا بالاختناق والحرمان من الشواطئ الواقعة علي المياه الدافئة

وكانت مياه الخليج العربي أقرب الميادين التي تطمع في الوصول إليها إذ كانت تركيا تسيطر علي كل البحر الأسود وعلي المضايق التي تربطه البحر الأبيض .

وتطلعت فرنسا "في عهد نابليون " إلي إيران باعتبارها حلقة رئيسية في الطريق المؤدي إلي الهند .. وكانت أحلام نابليون تدور كلها لخلق إمبراطورية فرنسية علي أنقاض الإمبراطورية البريطانية .. ولهذا اتجه إلي مصر ومنها إلي فلسطين بأمل الوصول عن طريق المعبر السوري التاريخي الذي يعتبر محور الهلال الخصيب الذي يؤدي في النهاية إلي منطقة الخليج العربي عن طريق العراق .. ومن هناك يمكن التقدم شرقا إلي إيران لطرق أبواب الهند واقتلاع السيطرة البريطانية من جذورها.

وكانت خطة نابليون تستهدف الوصول برا إلي إيران والهند لتعذر اعتماده علي قوته البحرية . ولطول المسافة عن طريق رأس الرجاء الصالح لكى يصل إلي مياه الهند .. ولكن لم تطل هذه المنافسة الفرنسية في هذا الاتجاه بسبب اندحاره أمام أسوار عكا بفلسطين وضرب أسطوله في مياه أبي قير المصرية.

وما لبثت أن امتدت حمي هذا التنافس إلي باقي الدول الأوروبية الكبرى التي كانت تطمع في التوسع الاستعماري في الشرق .. فقامت ألمانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر تخطط لنفسها سياسة خاصة للتعامل مع إيران والحد من نشاط بريطانيا في تلك المنطقة .. وازداد نشاط ألمانيا عام ١٩٠٠ عندما توسعت في التعامل مع إيران بإرسال خبرائها وعملائها لتهيئة الجو المحلي هناك بقبول المزيد من مضاعفات هذا النشاط.

وكان ذلك سببا في أن لمست كل من روسيا وبريطانيا نمو الخطر الألماني الذي بدأ يظهر في هدوء .. مما دفعها إلي توحيد خطتهما إزاء إيران لإيقاف التوغل السياسي الاقتصادي الألماني .. فتم توقيع اتفاق بين روسيا وبريطانيا عام ١٩٠٧ بخصوص تقسيم إيران إلي ثلاث مناطق رئيسيا هي :

أ – القسم الشمالي .. ويكون منطقة نفوذ لروسيا.

ب – القسم الجنوبي .. ويكون منطقة نفوذ لبريطانيا.

جـ - المنطقة الوسيط .. تبقي محايدة كمنطقة عازلة بين المنطقتين السابقتين.

وكان هذا الاتفاق بدء تثبيت النفوذ البريطاني فعليا بإيران وبصورة تستند إلي مظهر شبه قانوني يمكن عند الضرورة التمسك به واتخاذه وسلة تبرر أي إجراء تقوم به بريطانيا وفقا لمصالحها .. وقد ازدادت هذه العلاقة بين بريطانيا وإيران منذ عام ١٩١٨ عندما تخلت روسيا من ارتباطها بتلك الاتفاقية بسبب قيام الثورة الشيوعية وإعلان الحكومة الروسية الجديدة نقض كل الاتفاقيات التي عقدت قبل قيام الثورة .. فلم يبق في الميدان الإيراني من القوي الكبرى سوي بريطانيا خصوصا بعد هزيمة ألمانيا وضياع أملها في تنفيذ مشروع سكه حديد " برلين – بغداد" كمحور رئيسي لاتجاه التوغل الألماني صوب إيران والهند .. عن طريق تركيا حليفتها الأولي .. ومعلوم أن هذا المشروع كان بالنسبة لألمانيا أملا كبيرا إذ كان سيحقق لها أمل الوصول إلي أبواب الهند عن طريق البر دون حاجة إلي التعرض إلي تدخل الأسطول البريطاني الذي كان يسيطر علي البحر الأبيض المتوسط في قواعد جبل طارق ومالطة وقبرص وقناة السويس وأيضاً في البحر الأحمر وعدن مما لم يجعل لألمانيا أي أمل مباشر لها في الوصول إلي الشرق الأوسط عن طريق البحر. وخاصة لم يكن للطيران في ذلك الوقت أي أهمية كبيرة في هذا المضمار.

ومنذ أن انفردت بريطانيا – دون باقي الدول الكبرى – بالبقاء في إيران .. واصلت خطتها في التوسع الايجابي لاستغلال موارد البترول التي كانت قد اكتشفت عام ١٩٠٨ بعد بحث استمر سبع سنوات .. وتصادف أن تطورا كبيرا حدث في الاستراتيجية البريطانية بتحول الأسطول البريطاني من استخدام الفحم كوقود إلي استخدام البترول علي أساس أن استخدام البترول يعطي مظاهر كثيرة للتفوق وللسيادة البحرية.

وبعد ظهور هذه القيمة الاستراتيجية لإيران .. تدخلت الحكومة البريطانية كعضو مساهم بمعظم رأس المال في شركة البترول الانجليزية الإيرانية التي بدأت تستثمر موارد البترول.

وهكذا ضمنت الحكومة البريطانية حقا مباشرا للإشراف علي البترول الإيراني .. وبمعني آخر علي مستقبل إيران الاقتصادي والسياسي علي السواء.

واستمرت بريطانيا تصول وحدها في هذا الميدان حتى عام ١٩٣٠ عندما اتجهت الولايات المتحدة تطرق أبواب الشرق الأوسط ..في رفق وهدوء .. لتتلمس فيه موارد جديدة للبترول بعد أن تراءي لها احتمال عجز مواردها في ذلك الوقت عن تلبية احتياجاتها المقبلة.

وكان ميدان النشاط الأمريكي محصورا في منطقة الخليج العربي .. في جزر البحرين .. وفي الشاطئ الشرقي للمملكة العربية .. واستمرت في محاولاتها بتلك المناطق حتى قامت الحرب العالمية الثانية .. وكان الوضع في كل تلك المناطق علي ما كان عليه من قبل وهو .. انفراد بريطانيا باستغلال جنوب إيران دون أي منافسة جدية من غيرها.

وتصادف في تلك الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية أن تولي حكم إيران الشاه رضا خان بهلوي الذي سعي منذ عام ١٩٢٦ لتجديد كيان بلاده والنهوض بها علي أساس التوسع في علاقاته الاقتصادية والسياسية مع كل الدول الكبرى .. وكان اتجهه سليما لصالح بلاده فاتفق مع روسيا وتركيا وأفغانستان والعراق .. ووقع ميثاق سعد أباد عام ١٩٣٧ لتقوية مركز بلاده في المحيط الإقليمي والدولي، وحاول التعامل علي نطاق واسع مع أمريكا لكنها كانت متمسكة بفكرة العزلة ، واقتصر نشاطها معه علي مساعدته ببعض الخبراء مما دفعه إلي التعامل مع ألمانيا . التي سرعان ما قدمت إلي إيران خبراءها وكثيرا من المساعدات الاقتصادية .. فكان ذلك وسيلة اتخذها هتلر لينافس بها بريطانيا في تلك المنطقة .. بنفس الغرض وبنفس الأسلوب الذي سلكته ألمانيا في عهد القيصر غليوم قبل الحرب العالمية الأولي.

وكان هذا التجاوب الايجابي المخلوط بين ألمانيا وإيران سببا في قلق بريطانيا وخوفها من المضاعفات الحتمية التي كان ينتظر أن تتمخض عنها تلك السياسة.

وبإعلان الحرب العالمية الثانية .. اتخذت إيران موقفا محايدا ولم يتغير موقفها إلا بعد دخول ألمانيا الحرب ضد روسيا عام ١٩٤١ مما دفع إلي إعلان تحالف بريطانيا وروسيا أمام (العدو الألماني) المشترك.

وكان لابد لبريطانيا أن تسارع إلي إمداد روسيا بما يمكن إرساله من عتاد وامتدادات من الهند واستراليا ونيوزيلندة وجنوب أفريقيا.. وخصوصا وأن ألمانيا حققت لنفسها في المراحل الأولي من هجومها، كثيرا من التقدم والتفوق وكان لبريطانيا غاية في سرعة إمداد روسيا بكل ما يمكن من العون المادي لتستطيع الصمود لأطول مدة ممكنة أمام الزحف الألماني – وبذلك يخف الضغط الألماني نسبيا علي بريطانيا في الميدان الغربي من جهة .. علاوة علي أن نجاح روسيا في ميدانها ضد ألمانيا إنما يحقق سلامة الشرق الأوسط بما فيه من موارد بترولية غنية تطمع ألمانيا في الاستيلاء عليها.

ولأجل تحقيق مساعدة روسيا وجدت بريطانيا أن أقرب وأضمن طريق يؤدي إلي وصول الإمدادات البريطانية إلي حليفتها هو طريق إيران بدلا من إرسال هذا الإمدادات عن طريق الدردنيل حيث يحتمل معارضة تركيا أو تدخل قوات ألمانيا الجوية والبحرية خصوصا بعد احتلال ألمانيا لليونان ودخول ايطاليا معها في الحرب قبل ذلك.

وحرصت إيران علي التمسك بالحياد .. مجاملة لألمانيا التي ساعدتها قبل الحرب بكل سخاء وإخلاص .. ولم يكن أمام بريطانيا وروسيا إلا الضغط الفعلي علي إيران .. وإنذارها . ثم احتلال أراضيها بعد رفض الإنذار المشترك وعادت إيران في أغسطس عام ١٩٤١ إلي الوضع الذي كانت عليه عام ١٩٠٧ بالنسبة لوقوعها تحت السيطرة الروسية البريطانية المشتركة.

وبهذه الصورة من الضغط المسلح .. أصبحت إيران في حظيرة الخلفاء رغما عنها وبدأت تنفذ مطالبهم .. وتمادوا في طلب بعض الامتيازات الاقتصادية

الخاصة لا تتصل بحاجيات الحرب وظروفها كامتيازات صيد الأسماك في بحر قزوين لروسيا واستغلالها لموارد البترول في شمال إيران أيضا.

وعارضت إيران بعض هذه المطالب (الخاصة) والتي تقدمت بها روسيا .. وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة وأيدت وجهة نظر إيران .. وكان ذلك بدء تجدد المنافسة بين الحليفتين في إيران منذ عام ١٩١٨.

واستمر ضغط روسيا وبريطانيا علي الشاه، وتقرر نفيه إلي جنوب أفريقيا .. وتدخلت الولايات المتحدة في ذلك الوقت وكانت قد اشتركت في الحرب بعد الهجوم عليها في ميناء (بيرل هاربور) وكان تدخل الولايات المتحدة بصفة ضمان لاستقلال إيران بعد الحرب وإخلاء أراضيها من قوات الخلفاء خلال ٦ شهور من انتهاء الحرب وتحقيق وحدة إيران . وكان هذا الضمان .. إجراء وقائيا من جانب الدول الغربية لتمنع تمسك روسيا بالبقاء مستقبلا في شمال إيران خصوصا بعد أن نجحت في وقوفها أمام الألمان في ساست بول بالقرم وفي ستالينجراد .. وبعد بدء تحول العمليات الحربية لصالح روسيا وخوف الخلفاء الغربيين من استغلال الروس لنجاحهم في تثبيت وجودهم بإيران وأعلنت هذه الاتفاقية التي أشرنا إليها في طهران عام ١٩٤٣.

وبانتهاء الحرب .. طالبت إيران تحقيق استقلالها بجلاء الخلفاء عن أراضيها .. وبدأ انسحاب الانجليز تدريجيا، وماطل الروس الذين تركوا في طهران خميرة قوية من عملائهم .. ولقد أرادت روسيا إنهاء النفوذ الانجليزي كله .. فأثارت فتنة في أذربيجان شمال إيران، وأعلنت روسيا قيام جمهورية أذربيجان وانضمامها إلي مجموعة جمهوريات الاتحاد السوفيتي .. وكان ذلك عام ١٩٤٦ ، ولكن لم تنل هذه الجمهورية أي اعتراف عالمي، فقضي عليها بالإهمال.

وطالبت روسيا بامتيازات بترولية خاصة .. رفضها البرلمان الإيراني

مما سبب الجفاء بين إيران وروسيا، بل وكان ذلك سببا في مطالبة الشركة الانجليزية بنصيب أكبر من الأرباح .

وتدخلت الولايات المتحدة إلي جانب إيران .. مما ساعد علي تحقيق استقلال إيران وتحررها من الضغط السوفيتي .. وإن كانت لم تزل مقيدة بالامتيازات الأجنبية الممنوحة لشركة البترول.

وبدأ تدخل الولايات المتحدة في تلك المنطقة بأخذ مظهراً إيجابياً صريحا بعد انتهاء الحرب وأصبحت هي القوة الغربية الأولي في هذه المنطقة بدلاً من بريطانيا التي خسرت إمبراطوريتها في الشرق الأقصى وخاصة بعد أن أقامت روسيا الكتلة الشرقية ووضعتها تحت لوائها .. وبعد أن زالت الأسباب التي جمعت بينها وبين الكتلة الغربية في حلف واحد طول مدة الحرب فقط.

وواجهت إيران قيام هاتين الكتلتين وأضحت من جديد ميدانا للمنافسة والصراع البارد بين القوي الكبرى علي حسابها وحساب مثيلاتها من الدول الصغيرة ذات "المفاتن" الاستراتيجية الخاصة.

وأصبحت أمريكا تجد في إيران ميدانا غنيا بالخصائص والمزايا الآتية:

أ – وفرة موارد البترول بين ربوعه.

ب – ميدان قريب للكتلة الشرقية يسهل فيه القضاء مبكرا علي دعايات الشيوعية .. ويسهل منه توجيه الدعايات المضادة.

جـ - إمكان خلق قوة حربية في إيران تساعد علي إيقاف أي تهديد شيوعي.

د – السيطرة الاقتصادية علي إيران وما حولها بالتدريج كوسيلة لربطها بالكتلة الغربية.

وأعلن ترومان بعد ذلك عام ١٩٤٧ .. مبدأه الخاص : (بحصر الشيوعية في أماكنها ومنعها من التسرب .. والدفاع عن الدول الصغيرة ضد الاعتداء الشيوعي عليها).

وأرسلت الولايات المتحدة عونا ماديا لإيران من الفائض من أسلحة الجيش الأمريكي، كما أرسلت بعثات عسكرية لتدريب القوات الإيرانية، كما أرسلت إعانة اقتصادية سريعة – وذلك كله لمنع وقوع إيران في قبضة الكتلة الشرقية.

وهكذا استمرت الولايات المتحدة في تقديم معونتها للحكومات الإيرانية كوسيلة إيجابية ومضادة لنشاط روسيا الذي وجهته إلي حزب تودة وإلي بعض طبقات الشعب لإثارة القلاقل ضد الحكومات المختلفة.

– وكانت أهداف روسيا من السعي للفوز بالسيطرة علي إيران .. هي :

أ – الحصول علي امتيازات أفضل بالنسبة لمصائد الأسماك في بحر قزوين.

ب – حرمان الغرب من بترول إيران.

جـ - فتح المجال للمبادئ الشيوعية من الرواج والتدفق صوب باقي الشرق الأوسط "الحانق" علي استعمار بريطانيا التقليدي فيه وخاصة منطقة الهلال الخصيب وعلي الأخص .. العراق وسوريا.

د – الوصول إلي المياه الدافئة من أقرب الطرق .. والانطلاق من الخليج العربي إلي الشرق الأقصى الجنوبي، وإلي الشرق الأوسط، وإلي جنوب أفريقيا حيث ترنو الشيوعية إلي تلك الميادين الغنية بمواردها والتي يسيطر عليها الاستعمار الغربي.

وعلي أساس هذا التشابه حينا بين الأهداف الشرقية في إيران، وأهداف الغرب فيها، والتعارض حينا آخرا فيما بين الكتلتين .. فيمكن إيجاز الأهمية الاستراتيجية لإيران في النقط الآتية:.

<u>الأهمية الاستراتيجية لإيران في النقط الآتية:</u>

أ – توسط موقعها الجغرافي بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى .. وبين آسيا وأفريقيا.

ب – إشرافها علي الخليج العربي ومدخل المحيط الهندي واعتبارها بذلك .. أقرب الطرق المؤدية إلي المياه الدافئة المفتوحة بالنسبة للاتحاد السوفييتي.

جـ - وقوعها في ملتقي خطوط الملاحة الجوية "بصفة خاصة" والبحرية بين الشرق والغرب.

د – مناعة أرضها وقلة وجود المعابر الأرضية في جبالها التي تؤدي إلي التسلل السريع إلي الجنوب الغربي لآسيا، إذ لا يوجد بها سوي ٣ معابر ، ومع ذلك فهي علي ارتفاع يتراوح بين ١٠.٠٠٠ ، ١٢.٠٠٠ قدم، لا يسهل تدميرها، وفي ذلك ميزة دفاعية كبري للدولة، ولمن يتحالف معها في سياستها الوقائية والدفاعية ضد أي هجوم من الشمال حيث يوجد الاتحاد السوفييتي الذي يشترك معها في حدود يبلغ طولها ٩٦٥ ميل.

هـ - وفرة الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية خصوصا النحاس والذهب والفحم والحديد والرصاص والمنجنيز والنيكل والكوبلت مع أمكان التوسع في استغلالها كلما زادت الإمكانيات المادية والفنية.

و – وجود البترول بنسبة كبيرة في الجنوب الغربي ويقدر الاحتياطي الموجود بها نحو ٩٣٠ مليون طن:

ز – اعتبار إيران منطقة استهلاكية كبيرة.

ح – إمكان خلق قوة عسكرية كبيرة بالنسبة لتفوق إيران في القوي البشرية عما حولها من دول الشرق الأوسط.

ط – هي أقرب المعابر الأرضية من آسيا إلي الجزيرة العربية وبالتالي إلي أفريقيا . واعتبارها بمثابة عمق أمامي لدفاعات أمريكا في شرق البحر الأبيض وفي الظهران وفي إثيوبيا.

ك – ميدان مباشر مفتوح للصراع المذهبي بين الغرب والمذهب الشيوعي.

ل – اتساع رقعتها لمساحة ٦٢٨.٠٠٠ ميل مربع مما يتيح للدول المتعاونة معها تحقيق عمق دفاعي كبير فيها يساعد علي الصمود أمام أي غزو.

ومن أجل هذه الخصائص الإستراتيجية التي تتميز بها إيران .. نشطت المناورات السياسية بين القوي الكبرى علي حساب استقرار الدولة وأمنها.

الفصل الثانى

نظم الحكم

أعلى هيئة تشريعية إيرانية

مجلس صيانة الدستور

مجلس صيانة الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين (شوراي نگهبان) هو أعلى هيئة تحكيم في إيران ويتكون من ١٢ عضوا، ٦ أعضاء فقهاء دينيون يعينهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الباقون فيكونون من الحقوقيين الوضعيين ويعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، وتتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته

<u>مهام المجلس</u>

تناط بأعضاء مجلس صيانة الدستور مهمة مزدوجة هي: مرة عند الترشيح لعضوية المجالس التشريعية،، ومرة عند إصدار المجالس للقوانين واللوائح، فهو يشرف على جميع الاستفتاءات التي تجرى بدولة إيران، سواء تعلقت بالبلديات أم التشريعيات أم الرئاسيات أم اختيار أعضاء مجلس الخبراء، فلمجلس صيانة الدستور تقييم المرشحين وإعلان رأيه بشأن أهليتهم للترشح. ومن معايير المجلس في تقييم المترشح صحة العقيدة الإسلامية والولاء للنظام، وكثيرا ما ألغى المجلس ترشح الشيوعيين والقوميين والأكراد وأعضاء حركة حرية إيران أو كل من لا يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه.

ثم إن لمجلس صيانة الدستور أيضا الحق في تفسير الدستور وتحديد مدى توافق القوانين التي يجيزها مجلس الشورى (البرلمان) مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، وله حق النقض تجاه تلك القوانين.

رئاسة مجلس صيانة الدستور

يترأس آية الله أحمد جنتي مجلس صيانة الدستور وهو أحد فقهاء الحوزة العلمية بمدينة قم، وفضلا عن كونه مرجعا تقليديا للشيعة الإمامية فهو أيضا خطيب الجمعة المناوب في طهران. وجنتي وجه من وجوه المحافظين المساندين لخط المرشد

الأعلى سيد علي خامنئي من أجل المحافظة علي نقاء واستمرار نظام ولاية الفقيه أمام تيار الإصلاحيين الداعي إلى التخفيف من هيمنة الولي الفقيه المطلقة.

ويرى المراقبون أن أحمد جنتي جعل من مجلس صيانة الدستور قلعة تتحكم في ثغور النظام وتحرسها ورقيبا علي القوانين والقرارات. وقد عرفت فترة رئاسته تأزما شديدا بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان

صراع مجلس صيانة الدستور والبرلمان
كثيرا ما ألغى مجلس صيانة الدستور قرارات مجلس الشورى بحكم صلاحياته مما حد من قدرة البرلمان على إصدار تشريعات حتى مع وجود أغلبية من الإصلاحيين داخل مجلس الشورى نفسه. وقد سبب إشراف مجلس صيانة الدستور على لوائح الترشيحات حدوث أزمة مع البرلمان بداية العام ٢٠٠٤ حين رفض المجلس ٣٦٠٥ مرشحين للانتخابات من أصل ٨١٥٧، وكان أغلب من رفض من الإصلاحيين وبينهم ٨٠ نائبا تقدموا لتجديد ولايتهم.
وكما رفض مجلس صيانة الدستور الكثير من تشريعات البرلمان ومن أهمها قانون زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية وتعديل شروط الترشيح والانتخابات، فقد رفض البرلمان بدوره تشريع زيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور وتشريع مراكز أبحاث ومكاتب معلومات تابعة للمجلس.

هيئة تعيين وعزل المرشد الأعلى

مجلس الخبراء

أنشئ مجلس الخبراء عام ١٩٧٩، وكان آية الله الخميني قد اقترح أن يشكل لمراجعة مسودة الدستور لتعرض في استفتاء شعبي عام.

مهام المجلس
يقوم المجلس حسب المادة ١٠٧ من دستور ١٩٧٩ بانتخاب المرشد الأعلى للثورة، ويحق للمجلس حسب المادة ١١١ من نفس الدستور خلعه إذا ثبت عجزه عن أداء واجباته أو فقد مؤهلا من مؤهلات اختياره.

ولا يجوز التصويت في البرلمان على أي نوع من التعديلات الدستورية قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.

العضوية والمدة

عين أول مجلس خبراء عام ١٩٧٩ من ٧٠ عضوا قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء شعبي عام، يوم ٢ ديسمبر ١٩٧٩. وفي العام ١٩٨٢ ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ٨٣ عضوا بسبب التناسب الطردي بين زيادة عدد سكان إيران وعدد أعضاء المجلس، ويتألف مجلس الخبراء الآن من ٨٦ عضوا ليس فيهم امرأة، وغالبية هؤلاء الأعضاء من رجال الدين.

وتقوم كل محافظة من محافظات إيران الـ٢٨ باختيار ممثل لها في مجلس الخبراء، فإذا زاد عدد سكانها على المليون يحق لها انتخاب ممثل إضافي عن كل ٥٠٠ ألف شخص. لذلك يوجد لطهران مثلا ١٦ ممثلا في مجلس الخبراء ولخراسان ٨ ممثلين ولخوزستان ٦ ولفارس ٥.

ويتم انتخابهم بواسطة اقتراع شعبي عام ويجتمعون في دورة عادية كل سنة، ومقر اجتماعات مجلس الخبراء السنوية هو مدينة قم، إلا أن كل اجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات. وأعضاؤه غير

ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة

شروط اختيار أعضاء المجلس

يتحتم -حسب القانون المنشئ لمجلس الخبراء والصادر عام ١٩٨٠- أن يكون العضو:

- مخلصا وأمينا وحسن الخلق.
- ملما بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى.
- متمتعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة.

معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية

رئاسة مجلس الخبراء

يغلب على أعضاء المجلس التيار المحافظ ويترأسه منذ ١٩٩٠ آية الله علي مشكيني إمام وخطيب الجمعة بمدينة قم المقدسة، وهو مرجع تقليد مقرب من المرشد الأعلى سيد علي خامنئي. وكان آخر انتخاب لهذا المجلس بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨

قانون انتخاب مجلس الشورى الإيراني

تعقد انتخابات مجلس الشورى الإيراني كل أربع سنوات، ومن المقرر أن تعقد الجولة الأولى للبرلمان القادم في ٢٠ فبراير ٢٠٠٤. وتكون هذه الانتخابات هي السابعة في تاريخ المجلس منذ ثورة ١٩٧٩. ويبلغ مجموع المقاعد المتنافس عليها في المجلس ٢٩٠ مقعدا.

ويشكل الإصلاحيون أغلبية في البرلمان الحالي فيما يسيطر المحافظون على السلطة القضائية والقوات المسلحة ومجالس الرقابة الدستورية مثل مجلس صيانة الدستور

نظام الترشيح

يبلغ عدد الناخبين المؤهلين للتصويت ٤٦ مليون ناخب. ويجب أن يكون المرشح مسجلا لدى وزارة الداخلية، وتقوم المجالس التنفيذية بوزارة الداخلية بدورها في الوقوف على الشروط المطلوب توافرها لدى المرشحين، وهذه تشمل الشروط العامة التي يجب توفرها لدى جميع المرشحين مثل العمر والمستوى التعليمي والشروط الأخرى الأكثر تحديدا مثل تمسك والتزام المرشح بالإسلام ونظام الحكم ومرشد الجمهورية.

ويتعين على المرشحين التقيد بجملة شروط، منها الإيمان والالتزام بالإسلام والنظام "المقدس" للجمهورية الإسلامية، وأن يكون إيراني الجنسية، وحاصلا على درجة جامعية أو ما يعادلها وله سمعة طيبة في دائرته الانتخابية، وخاليا من العيوب والتشوهات الجسدية.

ويعفى المرشحون للمقاعد المخصصة للأقليات الدينية من شرط الالتزام بالإسلام ويتعين عليهم التقيد التام باعتقادهم الديني الذي ينتمون إليه. ويعفى نواب المجلس السابقون من هذه الشروط.

ترفع نتائج التصفية التي قامت بها المجالس التنفيذية إلى المجالس الاستشارية التابعة لمجلس صيانة الدستور، وأي مرشح تستبعده المجالس التنفيذية يستطيع الاستئناف أمام المجالس الاستشارية، ومنها إلى المجلس الاستشاري المركزي ومجلس صيانة الدستور نفسه. وأخيرا، بعد عملية التصفية المتعددة المراحل التي تستغرق ما يقارب الشهرين، يرفع مجلس صيانة الدستور القائمة النهائية بالمرشحين المؤهلين إلى وزارة الداخلية.

يستطيع المرشح التسجيل في التصويت دون التعريف بالحزب التابع له، ولكن يمكن مساندته من قبل أي من المجموعات السياسية القانونية. وإذا لم يتم له ذلك، فإنه يترشح كمستقل.

وتقوم المجموعات السياسية بإصدار قوائمها الخاصة بمرشحيها المتميزين. وطوال الأسابيع السابقة ليوم الاقتراع تحاول المجموعات المتجانسة وضع قوائم مشتركة للحيلولة دون تجزئة أصواتهم في الجولة الأولى.

المشاركة النسائية
منحت النساء حق التصويت ودخول الانتخابات عام ١٩٦٢. وقد ضم المجلس السابق ١١ امرأة. وتضم الانتخابات الحالية ٨٠٦ نسوة و٧٣٣٨ رجلا. وهذا العدد من المنتظر أن يتم تصفيته من قبل مجلس صيانة الدستور.

الحملة الانتخابية
تستغرق الحملة الرسمية لانتخابات المجلس أسبوعا واحدا وتنتهي قبل ٢٤ ساعة من الانتخابات، وهذه الحملة تشمل جملة قواعد منها: عدم استخدام اللافتات أو الملصقات أو مكبرات الصوت في الأماكن غير المسموح بها، وحظر سوء استخدام الوسائل والمرافق والأموال العامة أو التشهير بالمرشحين الآخرين.

نسبة الترشيح
تعقد الانتخابات في جولتين ويتم انتخاب المرشحين في الجولة الأولى إذا حصلوا على ٢٥% من مجموع الأصوات. وهناك عدد محدد من المقاعد لكل دائرة انتخابية، على سبيل المثال طهران لها ٣٠ مقعدا، وإصفهان لها ٥ مقاعد. وهناك أيضا ٥ مقاعد مخصصة للأقليات الدينية مثل: الزرادشتيون (مقعد واحد)، واليهود

(مقعد واحد)، والأشوريون والمسيحيون الكلدانيون (مقعد واحد)، والأرمن (مقعدان). ويجب أن يكون سن الترشيح بين ٣٠ و٧٥ سنة.

وإذا لم تكتمل مقاعد دائرة ما في الجولة الأولى، يصبح أمام المرشحين الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات فرصة التنافس في الجولة الثانية وفق الطريقة التالية:

عدد المرشحين المسموح لهم بخوض الجولة الثانية يكون ضعف عدد المقاعد المتنافس عليها. على سبيل المثال، في إصفهان التي لها خمسة مقاعد، إذا تجاوز أحد المرشحين عتبة الـ٢٥% وانتخب في الجولة الأولى، فإن المرشحين الثمانية التاليين الحاصلين على معظم الأصوات سيخوضون الجولة الثانية للتنافس على المقاعد الأربعة الباقية

الولي الفقيه.. الدور والصلاحيات

يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" تتربع على قمة هرم السلطة ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.

من هو الولي الفقيه
"الولي الفقيه" أو"المرشد الأعلى" لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه". وقد نشأت نظرية "ولاية الفقيه" على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه والمتوفى عام ١٨٢٩، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام ١٩٧٩

وقد شكلت النظرية تطورا كبيرا في نظام المرجعية الدينية الذي نشأ عند الشيعة الإمامية في عصر غيبة الإمام الثاني عشر وطيلة مقاطعتهم للأنظمة السياسية الإسلامية المختلفة. وتقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي –إن عاد حسب الشيعة- سيملأ الأرض عدلا بعدما ملئت جورا. وبموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية الدينية مصدر الإفتاء والأحكام وتطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يهيمن بسلطاته الجمة على مؤسسات الدولة الإيرانية كلها.

سلطات الولي الفقيه ومؤهلاته

نصت المادة الخامسة من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة في ظل استتار الإمام تؤول إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة، ليدير شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة (١٠٧) من الدستور، ونصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع

عامة الشعب أمام القانون.

ومؤهلات المرشد هي: العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف العصر والشجاعة والفطنة والذكاء والقدرة على إدارة الأمور.

ويفوض الدستور المرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة وإعلان الحرب وتعيين وعزل الأفراد التاليين:

١. نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عدده ١٢ عضوا.
٢. رئيس السلطة القضائية
٣. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
٤. القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري.
٥. القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن.

ورغم هذه الصلاحيات الجمة فإن الإمام الخميني، أول مرشد أعلى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لم يكتف بها بل فرض هيمنته على مجلس الشورى وعلى رئاسة الجمهورية، فأقال أبو الحسن بني صدر رئيس الجمهورية الأول عام ١٩٨١ عندما تمرد على تعليماته، ووجه رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس على خامنئي عام ١٩٨٨ عندما اعترض على بعض ممارساته حين أجاز قانون العمل بعد أن عارضه مجلس المحافظة على الدستور.

واعتبر الخميني في تلك الرسالة ولاية الفقيه كولاية الرسول (ص)، فالولي الفقيه، بالنسبة للخميني، معين من قبل الإمام المهدي الغائب، ولذلك لا يجوز الاعتراض على قراراته بناء على الحديث المنسوب إلى المهدي الذي يقول "إن الراد على الفقهاء كالراد علينا وكالراد على الله".

انتخابه والهيئات التابعة له
يتم انتخاب المرشد الأعلى من طرف مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب)، وكان الإمام الخميني أول من أنيطت به ولاية الفقيه إلى أن توفي عام ١٩٨٩ فتولى المرشد الحالي السيد على خامنئي هذا المنصب. وكان من المفترض أن يكون آية الله العظمى حسين علي منتظري خليفة الخميني، إلا أن انتقاداته للإعدامات التي قامت بها الحكومة الإيرانية ١٩٨٨ و١٩٨٩ جعلت الخميني يدفعه إلى الاستقالة في مارس ١٩٨٩.

وينسق "مكتب المرشد الأعلى" نشاط الولي الفقيه وظهوره أمام الناس، وهو مكون من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم "حجة الإسلام" أو "آية الله".
وللمرشد الأعلى أكثر من ٢٠٠٠ ممثل أغلبهم برتبة حجة الإسلام منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل إيران وخارجها وفي محافظات إيران الثماني والعشرين. وقد أسس خامنئي عام ١٩٩٠ المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية وكذلك المجمع العالمي لأهل البيت

عزل المرشد الأعلى
يمكن لمجلس الخبراء -نظريا- أن يعزل المرشد في حالتين هما:

- عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية.

فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (٥) و(١٠٩) من الدستور، أو إذا تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس

الولي الفقيه وصراع المحافظين والإصلاحيين
منذ فوز الرئيس الإيراني محمد خاتمي بانتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ تغيرت صورة المشهد السياسي، فظهر معسكران محافظ وإصلاحي. ومع تحول المحافظين آلي أقلية من حيث التعاطف الجماهيري فإن المرشد على خامنئي، بصلاحياته الدستورية الواسعة، ظل سندا لهذا المعسكر، ما كرس الأزمة السياسية بين تيار لا شعبية له ويمتلك صنع القرار (المحافظون) وتيار جماهيري يسيطر على البرلمان ولا صلاحيات كبيرة بحوزته (الإصلاحيون). وبعد ذلك أصبحت مسألة الولي الفقيه أهم عنصر في الصراع بين التيارين الإصلاحي والمحافظ

ومع أن الإصلاحيين يؤمنون بالإطار النظري لدستور الجمهورية الإسلامية، الذي يعتبر أن الالتزام العملي بمقولة ولاية الفقيه، كما وصفها الإمام الخميني هو معيار أي عمل سياسي، فإن قطاعات واسعة من مثقفين وطلاب ونساء محسوبة على الإصلاحيين طالبت بمنح مزيد من الصلاحيات الدستورية لمنصب رئاسة الجمهورية حتى تخف قبضة الولي الفقيه على مقاليد الحكم.

فالإصلاحيون يرون أن سلطات الولي الفقيه تتجاوز كثيرا تلك السلطات التي كان دستور ١٩٠٦ يمنحها لشاه إيران، وهم في مطالبتهم بإعادة النظر في ولاية الفقيه يسعون –حسب المراقبين- إلى مراجعة أسس الحكومة في إيران، هل تقوم على أساس تفويض من الشعب الإيراني للحكم باسمه أم على تفويض إلهي باسم الإمام الغائب.

ويبدو أن هذا الإشكال سيظل محوريا بالنسبة للنظام السياسي في إيران إلى أن يحدث توازن بين منصب رئيس الحكومة ومنصب الولي الفقيه.

مقارنة بين الولي الفقيه ورئيس الجمهورية
يذهب بعض المتابعين للشأن الإيراني إلى وصف الجهاز التنفيذي الإيراني بكونه حكومة "ذات رأسين" (الولي الفقيه ورئيس الجمهورية) لكن تجب الإشارة إلى أن هنالك فروقا بين المؤسستين كما يوضحه الجدول التالي:

	الولي الفقيه	رئيس الجمهورية
مدة الحكم	مدى الحياة	٤ سنوات
جهة الانتخاب	مجلس الخبراء	انتخاب شعبي عام
طبيعة الصلاحيات	مطلقة وفوق جميع السلطات	تنفيذية ومقيدة

مجمع تشخيص مصلحة النظام أو مجلس تشخيص مصلحة النظام هيئة استشارية أنشئت استجابة لتوجيهات مرشد الثورة روح الله الموسوي الخميني في ٦

الحكم بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور
مجمع تشخيص مصلحة النظام
فبراير١٩٨٨.

مهام المجمع
تناط بمجمع تشخيص مصلحة النظام ثلاث مهمات:

- أن يكون حكما بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.
- أن يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي على الحل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة.
- أن يختار في حالة موت المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.

عضوية المجمع
يتكون المجمع من ٣١ عضوا يمثلون مختلف التيارات السياسية الإيرانية. ويعين المرشد الأعلى للثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع.

ومدة المجمع ٥ سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء، ومنذ ١٨ مارس ١٩٩٧ يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني

وتتبع للمجمع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك

المجمع وصراع المحافظين والإصلاحيين
اعتبر البعض أن علي أكبر هاشمي رفسنجاني -رئيس المجمع- من المقربين من المرشد الأعلي للثورة سيد علي خامنئي لذلك ظل يعكس المجمع الذي يترأسه رأي المرشد، فيما يرى آخرون أنه على مسافة واحدة من الجميع.

وعلى اعتبار أن المجمع يقوم بدور الحكم الفيصل في نزاعات البرلمان ومجلس صيانة الدستور، ومنذ آخر انتخابات برلمانية في إيران عام ٢٠٠٠، فإن مجمع

تشخيص مصلحة النظام قد تدخل ١٢ مرة لفض الصراع بين المؤسستين ولم يقف فيها إلى جانب البرلمان سوى مرة واحدة.

ويعتبر الإصلاحيون مجمع تشخيص مصلحة النظام حكم وخصم في نفس الوقت، وأنه يشكل إلى جانب مجلس صيانة الدستور هيئتين تعرقلان نشاط البرلمان لما للمحافظين من هيمنة عليهما.

البرلمان الإيراني
مجلس الشورى الإسلامي

تنقسم السلطة التشريعية في إيران إلى عدة هيئات منها مجلس الشورى أو البرلمان ومجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء ومجلس تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى لثقافة الثورة وكان آية الله الخميني قد أضاف سنة ١٩٨٨ المؤسستين الأخيرتين.

انتخاب مجلس الشورى
ينتخب أعضاء مجلس الشورى الـ٢٩٠ في اقتراع مباشر كل أربع سنوات. وينص الدستور على أن يكون أعضاء المجلس مسلمين عميقي الإيمان بالإسلام. غير أن الأقليات الدينية لها تمثيلها في مجلس الشورى حسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لأتباع كل من الديانة الزرادشتية واليهودية والنصرانية الآشورية، في حين أصبح عدد ممثلي نصارى الأرمن اثنين بسبب الزيادة في تعدادهم السكاني.

انتخب أول مجلس بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٨٠ وتتالى تجديد انتخابه كل ٤ سنوات فتم تجديده ست مرات كان آخرها عام ٢٠٠٠.

ولا توجد حصانة قانونية من القضاء لأعضاء المجلس إلا ما استثني في المادة رقم (٨٩) من الدستور من حيث حرية النائب في إبداء الرأي في كل قضية تطرح في المجلس دون أن يتعرض للمساءلة القانونية من القضاء أو أي جهة أخرى.

سلطات مجلس الشورى
لمجلس الشورى عدة سلطات هي:

١. مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليها، ومناقشة أي جدول أعمال مقدم من ١٥ عضوا على الأقل.
٢. المناقشة والمساءلة في كل الشؤون القومية.
٣. المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات.
٤. إحداث تغييرات طفيفة في الخط الحدودي للبلاد بشرط اعتبار المصالح القومية وموافقة أربعة أخماس الأعضاء.
٥. الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوما.
٦. التصويت على منح أو سحب الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي، والتصويت على سحب الثقة من الرئيس.
٧. توزيع مقاعد المجلس

بعد آخر انتخابات تشريعية كانت قد تمت عام ٢٠٠٠ أصبح توزيع مقاعد المجلس على مختلف التشكيلات كالتالي:

التشكيلة السياسية	عدد المقاعد
الإصلاحيون	١٨٩
المحافظون	٥٤
المستقلون	٤٢
الأقليات الدينية	٥

المجلس وصراع المحافظين والإصلاحيين

إذا كان للإصلاحيين نسبة ٦٥.١٧% من مقاعد مجلس الشورى مقابل ١٨.٦٢% للمحافظين فإن سيطرة الأخيرين على مجلس صيانة الدستور مكنتهم من الإشراف على مجلس الشورى والتحكم في الداخل إليه والخارج منه، بحكم كون مجلس صيانة الدستور يشكل قانونيا "حارس البوابة" بالنسبة لجميع العابرين إلى ساحة العمل السياسي. فهو المانح والمانع لحقوق المشاركة في المنافسة السياسية. وهو فاحص أوراق المرشحين وواضع معايير تقييمهم ومن حقه مراقبة أعمال البرلمان والموافقة على مشروعات القوانين التي تقدم من خلال البرلمان أو رفضها

وقد أعلن مجلس صيانة الدستور في يناير ٢٠٠٤ رفض أكثر من ٣٦٠٥ من مجموع ٨١٥٧ مرشحا من المرشحين بينهم ٨٤ نائبا إصلاحيا في مجلس الشورى. ومن الأسماء التي استبعدت النائب محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني محمد خاتمي، ورئيس جبهة المشاركة في إيران الإسلامية أكبر حزب إصلاحي إيراني

كما رفض بهزاد نبوي نائب رئيس البرلمان ومحسن ميردامادي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن القومي في المجلس والنائبة فاطمة حقيقتجو.
ولا يستبعد المراقبون فوز المحافظين في انتخابات ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ لمقاطعة العديد من الأحزاب الإصلاحية الكبرى للانتخابات

الفصل الثالث

شخصيات إيرانية

آية الله الخميني

هو السيد روح الله الموسوي الخميني (١٩٠٢- ١٩٨٩)، قائد الثورة الدينية الشعبية من المنفى، التي أسقطت شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي عام ١٩٧٩.

توفي والده سيد مصطفى العالم الديني بعد ولادته بستة أشهر. وتوفيت أمه وخالته وهو في الخامسة عشرة من عمره، وتربى مع أخيه الأكبر فحفظا القرآن وتعلما مبادئ المذهب الشيعي معا.

سافر الخميني إلى آراك لدراسة القانون الإسلامي، وفي بدايات العشرينيات تبع أستاذه راحلا إلى قم، حيث نبغ بين أقرانه وحصل على مرتبة آيه الله.

لم يرض الخميني على تدخل القوات الأجنبية في إيران، وكتب عام ١٩٤١ ضد نظام محمد رضا بهلوي "كل الأوامر التي صدرت عن النظام الدكتاتوري ليس لها أي قيمة على الإطلاق".

في بداية الستينيات أعلن الشاه ثورة بيضاء، نادى فيها بحقوق المرأة والتعليم اللاديني، فشن الخميني هجوما شديدا على سياسة الشاه، الأمر الذي أدى الى سجنه عام ١٩٦٣ ثم نفيه عام ١٩٦٤ خارج إيران، فذهب إلى تركيا أولا ثم إلى مدينة النجف المدينة المقدسة عند الشيعة جنوبي العراق، حيث مكث هناك ١٣ عاما وكون مبادئه حول حكم الولي الفقيه والتي تنادي بأن يتولى رجال الدين الحكم، وقام الخميني بنشر معتقداته بين طلابه.

في السبعينيات غادر النجف إلى باريس، ومن هناك بدأ الخميني يحث الإيرانيين على إسقاط الشاه وحليفته أميركا، وكانت رسائله تسجل وتستنسخ على أشرطة موسيقية وتهرب إلى داخل البلاد، وتوزع سريعا بين الناس، كما كان لرسائله التي تبث عبر المذياع أثر كبير في حث الناس على العصيان، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط الشاه وفراره من إيران في يناير ١٩٧٩.

عاد الخميني إلى إيران، وفي ديسمبر ١٩٧٩ أجيز الدستور الجديد وأعلنت إيران جمهورية إسلامية، وسمي الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية. في أول سنتين من توليه الحكم أزيلت كل الآثار الغربية.

وفي عام ١٩٨٣ أعلن الخميني أن تطرف بعض القيادات الدينية والاختلافات العنيفة بينهم تهدد وحدة الدولة الإسلامية، ودعاهم في أكثر من مناسبة إلى العودة إلى "وظائفهم الحقيقية" وترك السياسة والأمور الإدارية للحكومة.

خطفت الحرب بين إيران والعراق -التي استمرت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨- الأنظار عن الخلافات الداخلية في إيران. وبعد انتهاء الحرب بقبول الطرفين هدنة توسطت فيها الأمم المتحدة، عاد الخلاف من جديد بين القيادات الدينية، وبدأت صحة الخميني تتراجع، وللحفاظ على الثورة أصدر الخميني عدة مراسيم تقوي من سلطة الرئيس والبرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى. وتوفي الخميني في يونيو ١٩٨٩، وخرجت الملايين في جنازته

محمد مصدق

محمد مصدق (١٨٨٠- ١٩٦٧) هو أحد قادة إيران السياسيين الذي أمم عددا كبيرا من شركات النفط البريطانية في إيران، ونجح إلى حد ما في خلع الشاه عندما كان رئيسا للوزراء في الفترة (١٩٥١- ١٩٥٣).

نشأ محمد مصدق كأحد أفراد الصفوة الإيرانية الحاكمة باعتباره ابن أحد موظفي الدولة الإيرانية. حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة لوسان في سويسرا، وعاد إلى إيران عام ١٩١٤ حيث عين رئيسا لحكومة مقاطعة فارس. وبقي في الحكومة متتبعا لتنامي قوة رضا خان، في عام ١٩٢١ عين وزيرا للاقتصاد وبعدها وزيرا للشؤون الخارجية لفترة وجيزة. كما انتخب عضوا في البرلمان عام
١٩٢٣. عارض انتخاب رضا خان "شاه" لإيران، فأجبره الشاه على اعتزال الحياة السياسية عام ١٩٤١.

عاد مصدق إلى الحياة العامة عام ١٩٤٤، عندما انتخب مجددا للبرلمان، دافع مصدق بكل جرأة عن القومية، ولعب دورا هاما في معارضة منح الاتحاد السوفياتي

ترخيص العمل في حقول النفط شمال إيران كتلك المنح المعطاة لبريطانيا في جنوب إيران. وبنى مصدق قوة سياسية ذات ثقل كبير، أساسها دعواته إلى تأميم شركات النفط.

في عام ١٩٥١ أجاز البرلمان الإيراني تأميم النفط، فزادت قوة مصدق وشهرته، الأمر الذي أجبر الشاه على تعيينه رئيسا للوزراء. واستمرارا لمسيرة الصراع على تطوير الحكومة الإيرانية بين الرجلين حاول الشاه صرف مصدق من عمله رئيسا للوزراء عام ١٩٥٣، فخرجت الجماهير المؤيدة لمصدق إلى الشوارع مدافعة عنه، ومجبرة الشاه على مغادرة البلاد.

بعد أيام قليلة، وبدعم من الولايات المتحدة، نحي مصدق عن الحكم، وعاد الشاه إلى البلاد وحكم على مصدق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة، وبعد انتهاء المدة فرضت الإقامة الجبرية عليه في منزله بقية حياته إلى أن توفي عام ١٩٦٧. ولكن ثمرة كفاح مصدق في تأميم شركات النفط وخضوعها لسيطرة الحكومة الإيرانية ظلت مستمرة.

محمد رضا شاه بهلوي

محمد رضا شاه بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠)، شاه (ملك) إيران في الفترة من (١٩٤١-١٩٧٩). الذي أدى به منهجه التغريبي الانفتاحي وحكمة الدكتاتوري إلى سقوطه في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

ولد محمد شاه في طهران، وهو الابن الأكبر لرضا خان الذي حكم إيران في الفترة ما بين (١٩٢٥-١٩٤١)، وقد نودي بمحمد شاه وريثا للعرش عام ١٩٢٦. تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في سويسرا، وعاد في ١٩٣٥ ليخدم في الأكاديمية العسكرية في طهران. تزوج ابنة الملك المصري فاروق الأول في عام ١٩٣٩، وانفصل عنها في ١٩٤٩، وتزوج بعدها مرتين في ١٩٥٠ و١٩٥٩.

في عام ١٩٤١ تخوف كل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى من تعاون محمد شاه مع النازية الألمانية، مما دفعهما إلى احتلال جزء كبير من إيران وإكراه رضا شاه على التنازل عن مسؤولياته ونفيه خارج البلاد، واستدعوا ابنه محمد شاه لتولي الحكم.

بدأ محمد رضا شاه حقبة جديدة من الحكم وكان عليه أن يواجه فوضى عارمة في السياسة والاقتصاد. ونجا في عام ١٩٤٩ من محاولة اغتيال محققة من قبل أحد أعضاء حزب توده (Tudeh) اليساري.

وفي بداية الخمسينيات تطور خلاف بينه وبين محمد مصدق أحد المتحمسين القوميين. مما اضطره إلى الهرب لفترة وجيزة عاد بعدها ليبدأ برنامجه الإصلاحي عام ١٩٦٣ بالتعاون مع الولايات المتحدة أطلق عليه "الثورة البيضاء"، يتضمن إعادة توزيع الأراضي بين المواطنين، وعمليات بناء واسعة، والقضاء على الأمية وتحرير المرأة. ولكن التنفيذ العملي للبرنامج أدى إلى مزيد من التمييز الاقتصادي بين الناس، وتوزيع عوائد النفط بشكل عادل، مما عرضه لمزيد من موجات الانتقاد الواسعة لا سيما من علماء الدين الذين غضبوا من سياسته المتعاونه مع الغرب.

ومع تعالي أصوات الغضب الشعبية، خصوصا في بداية السبعينيات شدد محمد شاه من سياسته القمعية، وانتهج سياسة سرية وحشية (سافاك) لمحاولة قمع النزاعات الداخلية. أثارت تلك السياسة شغبا واسعا في إيرن، وفي عام ١٩٧٨ تنامى التأييد الواسع للقائد الديني في المنفى روح الله الخميني.

في ١٦ يناير ١٩٧٩، هرب شاه بهلوي خارج البلاد، وعاد الخميني وتسلم القيادة. وفي يناير من العام نفسه هاجم مجموعة من الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران، وطالبوا بالشاه مقابل إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في السفارة. بقي الشاه خارج إيران وتوفي في مصر عام ١٩٨٠.

أبو الحسن بني صدر

أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد اندلاع ثورة ١٩٧٩، اصطدمت توجهاته الليبرالية مع التوجهات الدينية لآيات الله الذين قادوا الثورة، وحاول التعايش معهم على مدى ١٧ شهرا تولى فيها منصب رئيس الجمهورية لكن محاولاته باءت بالفشل، وكانت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠ بداية النهاية لفترة حكمه القصيرة، حيث اتهم فيها بالخيانة وتعطيل المجهود الحربي، وأصدر مرشد الثورة الإسلامية آية الله الخميني قرارا بعزله، وأصبحت حياته مهددة في الأيام القليلة التي تلت ذلك فاختفى عن الأنظار، إلى أن استطاع الهرب إلى منفاه الاختياري في فرنسا.

كانت اختيار آية الله الخميني للسياسي الليبرالي أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية وسيلة لطمأنة الرأي العام العالمي بشأن نظام الحكم الجديد الذي قام في إيران عام ١٩٧٩.

لكن أبو الحسن كان رئيسا دون سلطات أو بالأحرى بسلطات مقيدة برضا آيات الله ومجلس الثورة الذي كان يسيطر على مؤسسة الدولة الحيوية، مثل الجيش والشرطة والقضاء والإذاعة والتلفزيون والبنك المركزي.. إلخ.

حاول بني صدر في بداية حكمه وبعد أن حلف اليمين الدستورية أمام آية الله الخميني في يناير ١٩٨٠ أن يقوم ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية لكن الجو الثوري الذي كانت تعيشه إيران لم يكن مهيئا لقبول ذلك على الأقل في ذلك الوقت.

كان أبو الحسن بني صدر يرى احتواء تلك الأزمة التي نشبت بين العراق وإيران حتى لا تتسبب في اندلاع حرب تأكل الأخضر واليابس، إلا أن الأمور سارت بسرعة مريبة حيث اجتاحت القوات المسلحة العراقية الحدود الإيرانية واحتلت مساحات من الأراضي الإيرانية.

وكانت العلاقات بين الرئيس الإيراني ومرشد الثورة قد وصلت إلى مرحلة خطرة واتسعت شقة الخلاف بينهما وتعالت أصوات كثيرة داخل مجلس الثورة مطالبة بعزله.

ومثلت الرسالة التي بعث بها أبو الحسن إلى آية الله الخوميني والتي يطالبه فيها بحل مجلس الثورة ومجلس القضاء الأعلى وتشكيل حكومة جديدة كوسيلة لإنقاذ البلاد من التدهور السياسي والاقتصادي الذي وصلت إليه كانت القشة التي قصمت ظهر البعير.

فلم يكد يمر على تلك الرسالة أيام قليلة حتى توصل الخوميني إلى اقتناع مفاده أن بقاء أبو الحسن بني صدر أصبح يمثل بالنسبة له مصدر إزعاج وقلق داخلي، فقرر في ٢٧ مايو ١٩٨١ عزله بعد أن اتهمه بالخيانة، وبرر تلك التهمة الخطيرة بمسؤوليته عن إعاقة عمل القوات المسلحة لصد الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية.

عزل بني صدر من جميع مناصبه، وأصبح مدانا لدى آية الله الخوميني بما له من سلطة روحية كبيرة على ملايين عدة من الشعب الإيراني، كل هذا وسط جو ثوري مشحون، فخشي بني صدر على حياته التي أصبحت مهددة.

اختفى عن الأنظار عدة أيام إلى أن تمكن من الهرب في نهاية يوليو ١٩٨١ إلى منفاه في باريس، وهناك بدأ حياة جديدة كرسها لمعارضة حكم آيات الله في إيران ومحاولة إسقاط ذلك النظام

علي خامنئي

ولد آية الله علي خامنئي عام ١٩٣٩ بمدينة مشهد، والده آية الله الحج السيد جواد من أبرز علماء مشهد، كان واعظا وإماما معروفا. والدته ابنة سيد هاشم نجف آبادي، أحد علماء مشهد المعروفين. وكانت عالمة بمبادئ القضاء الديني والمبادئ الأخلاقية. عاش خامنئي في كنف والده، الذي لم يأل جهدا في تربيته وتعليمه رغم الفقر.

عندما بلغ الخامسة من العمر ذهب خامنئي مع أخيه الأكبر إلى "مكتب خانه" لدراسة القرآن الكريم، ثم التحق في مدرسة "دار تعليم الديانات" الابتدائية. كما التحق بعدة مدارس حكومية ودينية بمشهد والنجف وقم، تعلم فيها قواعد اللغة العربية والفقه وعلوم الدين والفلسفة الإسلامية والتاريخ والتراث ومقارنة التقاليد وعلم الفلك والتفسير. تلقى تعليمه على يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه.

بدأ خامنئي بالتدريس بعد تخرجه من المدرسة الابتدائية مباشرة واستمر في التدريس أثناء تلقيه العلم في مراحل حياته اللاحقة. ولم يترك البحث والتعليم حتى بعد الثورة الإسلامية.

كرس خامنئي جزءا كبيرا من حياته في النضال بالكلمة والسلاح، لا سيما بعد أن دعا الإمام الخميني إلى الثورة الإسلامية في ١٩٦٢، فأخذ علماء وطلاب معهد قم الديني على عاتقهم مهمة نشر رسائل الخميني في كل أنحاء إيران. وكان لخامنئي دور هام في هذا النشاط، الذي نجح في تحريك وحشد طلاب وعلماء الدين في كل من قم ومشهد وخراسان. مما عرضه للاعتقال والسجن والتهديد بالقتل والتعامل الوحشي والإهانة من قبل حكومة بهلوي.

بعد إطلاق سراحه آثر خامنئي المكوث في مشهد بدلا من طهران وقم. وكان التدريس أكثر ما يشغله ويهمه، فبدأ بإعطاء دروس في تفسير القرآن الكريم للشباب وطلبة العلوم الدينية في الجامعة.

شكلت محاضراته قاعدة أساسية لبناء وترسيخ ونشر مبادئ الثورة الإسلامية، وتحولت محاضراته إلى خطابات شعبية ومركزا للمعارضة السياسية. واشتهر خامنئي في أنحاء البلاد وأصبح بؤرة للجهاد في مشهد وتأتيه الدعوات لإلقاء خطبه من كل مكان.

وبعد رحيل آية الله العظمى بروجاردي عام ١٩٧٠ عمل خامنئي في تدريب كوادر الثورة وتجنيد بعض العناصر الموثوق فيها، استطاع خامنئي، مستفيدا من تنامي قوة الثورة الإسلامية، المزاوجة بين مهمة التدريس وتأسيس خلايا إسلامية يقودها العلماء والفقهاء.

ظهرت جماعة العلماء المجاهدين -التي كان لخامنئي دور بالغ الأهمية في تأسيسها- من أجل حشد وتنظيم ملايين الناس في مسيرات ومظاهرات عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨. وكانت الجماعة مقدمة لتأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي بعد الثورة.

تولى خامنئي عدة مسؤوليات أثناء الثورة وبعدها منها: عضو مجلس قيادة الثورة، وعضو مجلس استقبال الخميني، وممثل الإمام الخميني في مجلس الثورة في وزارة الدفاع، وقائد الحرس الثوري، وإمام صلاة الجمعة في طهران، وعضو في الدورة الأولى للمجلس الاستشاري الإسلامي، ومستشار الإمام الخميني في المجلس الأعلى للدفاع، ورئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية لفترتين متعاقبتين (١٩٨١-١٩٨٩).

بعد وفاة الإمام الخميني انتخب مجلس الثورة بالإجماع خامنئي لتولي منصب مرشد الثورة الإسلامية، ونجح خامنئي في مسؤوليته في الحفاظ على روح الثورة على نهج سلفه الإمام الخميني

آية الله شريعة مداري

مرجعية دينية إيرانية من طراز مختلف، كان يدعو إلى إجراء تعديلات جوهرية على النظام الملكي دون اللجوء إلى الثورة المسلحة، فالحل الأفضل في نظرة قيام ملكية دستورية. وأيد الجمهورية الإسلامية بعد قيامها ولكنه ظل يدعو إلى قيام نظام

ديمقراطي. وتميز دائما بمواقفه المعتدلة وربما كان هذا هو السبب في إبعاده عن دائرة الضوء رغم شعبيته الدينية الواسعة.

وبعد قيام الجمهورية الإسلامية ظل آية الله شريعة مداري يدعو إلى عودة آيات الله إلى حوزاتهم العلمية ويتركوا شؤون السياسية والاقتصاد لأهل الاختصاص، مع إعطائهم نوعا من مراقبة الحكم عن بعد لمعرفة قدر امتثاله للمبادئ الإسلامية.

وتعمقت هوة الخلاف بين شريعة مداري والإمام الخميني عندما أسس الحزب الجمهوري للشعب الإسلامي المعارض للحزب الجمهوري الإسلامي الذي أسسه آية الله بهشتي بمناصرة الإمام الخميني، فأبعد شريعة مداري عن المسرح السياسي الإيراني لكن شعبيته ظلت حتى وفاته كما هي لم تتأثر وبخاصة في أذربيجان والبازار في طهران

هاشمي رفسنجاني

علي أكبر هاشمي رفسنجاني قائد ديني وسياسي، ورئيس جمهورية إيران في الفترة من (١٩٨٩-١٩٩٧). ولد في رفسنجان بمقاطعة كرمان، وتعلم في مدرسة دينية محلية، ثم أكمل تعليمه في معهد قم الديني، وتتلمذ على يد روح الله الخميني. تخرج في نهاية الخمسينيات برتبة "حجة الإسلام" وهو مستوى أقل من "آية الله" بدرجة واحدة. وسار على خطى أستاذه في معارضة محمد رضا شاه بهلوي، واعتقل رفسنجاني أكثر من مرة لتوليه إدارة القوى المؤيدة للخميني في إيران، وقضى حوالي ثلاث سنوات في السجن (١٩٧٥-١٩٧٧) بسبب نشاطه السياسي.

بعد سقوط الشاه وتولي الخميني للحكم عين رفسنجاني في مجلس الثورة، وشارك في تأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي، وأسس لنفسه قاعدة سياسية متحدثا في البرلمان الإيراني في الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٩)، وتولى مهمة رئاسة القوات المسلحة في الفترة من (١٩٨٨-١٩٨٩).

تعرض رفسنجاني لموجة واسعة من الانتقادات لاتفاق السلاح مقابل الرهائن الذي أبرمه مع أعضاء من إدارة رئيس الولايات المتحدة الأميركية رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩).

بعد وفاة الخميني في ١٩٨٩ كانت خبرة رفسنجاني السياسية في الداخل والخارج وانتهاجه مبدأ الوسطية وراء فوزه بانتخابات الرئاسة بنسبة ٩٥% من الأصوات، وعمل رفسنجاني على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية بالانفتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية.

أدان كلا من الولايات المتحدة الأميركية والعراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، وأبقى بلاده بعيدة عن التدخل المباشر في الصراع الدائر في المنطقة. وبعد الحرب استمر في شق طريق وسط وازن فيه بين الضغط الذي تمارسه الأطراف المحافظة ورغبته في الحداثة والانفتاح، وعمل على تجديد علاقاته مع الغرب، وتعاون مع الصين في تطوير برنامج التسلح النووي.

أعيد انتخاب رفسنجاني لفترة رئاسية ثانية عام ١٩٩٣ وانتهت عام ١٩٩٧، ولم يتمكن من ترشيح نفسه للمرة الثالثة حيث يمنع الدستور الإيراني ذلك.

آية الله منتظري

آية الله حسين علي منتظري كان قاب قوسين أو أدنى من خلافة آية الله الخوميني، خاصة وأن آية الله مطهري رئيس مجلس قيادة الثورة اغتيل في الأسابيع الأولى من انتصار الثورة على يد المتشددين الدينيين في أبريل ١٩٧٩، لكن انتقاداته لولاية الفقيه التي يستمد منها النظام الحاكم في إيران شرعيته، وموقفه الذي وصفه المحافظون باللين فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، كانت مبررا لأن يجرده آية الله الخوميني من مناصبه ثم يعزله عام ١٩٨٨، وقد اضطهد أتباعه وأقاربه وتعرض العديد منهم للاغتيالات.

يعيش آية الله منتظري تحت الإقامة الجبرية في منزله بمدينة قم العلمية، وأصبح مجرد ذكر اسمه ضمن مقالة أو صحيفة مدعاة للعقوبة، ويقوم آية الله منتظري بنشر مذكراته التي تتضمن كشفا للاتصالات السرية بين رموز المحافظين الإيرانيين وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بغرض شراء الأسلحة في حربهم مع العراق، ويوجه انتقاداته لنظام الحكم في إيران وبالأخص لمسألة حقوق الإنسان.

صدر حكم بالإعدام على آية الله منتظري عام ١٩٧٥ لكنه لم ينفذ، بل وأطلق سراحه بعد ذلك بثلاثة أعوام، وأصبح عضوا في المجلس الثوري.

يعتبر آية الله منتظري واحدا من أكبر المرجعيات الدينية للشيعة وقد أكسبته مواقفه السياسية المستقلة مزيدا من الصلابة والشعبية في آن واحد.

توفي منتظري في مدينة قم يوم السبت ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩ عن عمر ناهز ٨٧ عاما بسبب أزمة قلبية، بعد أن ظل يعاني طوال سنوات من مرض السكري ويستخدم الأنسولين إضافة إلى معاناته من الربو ومشاكل في الرئة

شهبور بختيار

درس شهبور بختيار القانون في السوربون وتطوع في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وانخرط في الحياة السياسية الإيرانية ببهرجتها وسجونها ووصل إلى منصب رئيس وزراء إيران في الحكومة التي شكلها الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩ قبيل عودة آية الله الخميني، وفر بعد قيام الثورة إلى منفاه الاختياري في فرنسا، وتعرض لمحاولتي اغتيال نجا منهما بأعجوبة لكنه في الثالثة سقط قتيلا بعدة طعنات في الصدر أودت بحياته.

ولد بختيار في إيران عام ١٩١٤ في أسرة غنية تنتمي إلى قبائل بختيار المعروفة بولائها التقليدي للشاه، وأكمل دراساته الثانوية والجامعية في لبنان ثم حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة السوربون في باريس.

تطوع للقتال مع الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية ضد الألمان، وبعد الحرب عاد إلى إيران عام ١٩٤٦ حيث انتخب نائبا لرئيس جمعية الصداقة الفرنسية الإيرانية، ثم عضوا قياديا في مجموعة الكفاح القومي التابعة للجبهة الوطنية التي شكلها السياسي الإيراني محمد مصدق.

وفي الحكومة القصيرة التي شكلها رئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدق (١٩٥١ – ١٩٥٣) شغل بختيار منصب وكيل وزارة العمل. وعندما عاد الشاه محمد رضا بهلوي بالقوة إلى إيران فتح بختيار مكتبا خاصا وعمل بالمحاماة.

وفي السنوات اللاحقة اعتقل بختيار بسبب نشاطاته السياسية المعارضة لحكم الشاه، وظل داخل السجن ست سنوات، أفرج عنه بعدها ورقي إلى منصب نائب رئيس الجبهة القومية وكلف بإعادة تنظيمها.

كان بختيار عضوا قياديا في حزب إيران ورفض المشاركة في المظاهرات التي كان العلماء الشيعة ينظمونها ضد حكم الشاه.

حاول الشاه في يناير ١٩٧٩ احتواء ثورة الإسلاميين داخل إيران فعين بختيار رئيسا للوزراء، فانتزعت منه عضوية حزب إيران. وأثناء توليه منصبه الجديد حاول أن يقوم ببعض الإصلاحات الداخلية ففكك "السافاك" (البوليس السري) وأطلق سراح المعتقلين السياسيين وأعطى ترخيصا للعديد من الصحف المعارضة، لكن كل تلك الجهود توقفت بعد عودة آية الله روح الله الخميني من منفاه في فرنسا في الأول من فبراير ١٩٧٩، وبالرغم من الشعبية الكبيرة التي كانت للإمام الخميني فإن بختيار ظل على موقفه المعارض لتلك الثورة التي يعتبرها مناهضة للمفاهيم الليبرالية والعلمانية الغربية التي كان يؤمن بها.

انهارت حكومة بختيار بسرعة بسبب الخلافات التي دبت بينه وبين قادة الثورة الإسلامية، فاختفى عن الأنظار إلى أن استطاع الفرار إلى فرنسا في أبريل/ نيسان من العام نفسه، وهناك أسس حركة المقاومة الوطنية في المنفى.

نجا بختيار من محاولتين لاغتياله لكنه قتل في الثالثة، حيث وجد مقتولا بعدة طعنات في الصدر في بيته بباريس عام ١٩٩١ وحملت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان النظام السياسي الإيراني المسؤولية

عبد الله نوري

يعتبر وزير الداخلية السابق عبد الله نوري واحدا من أكثر الشخصيات الإيرانية شهرة في الأوساط الطلابية بعد الرئيسي محمد خاتمي، وترجع شهرته إلى معارضته القوية والصريحة لرموز المحافظين واتهام بعض المرجعيات الدينية في قمة الهرم السياسي بالفساد المالي والسياسي.

استقال عبد الله نوري الذي يعيش أواسط الخمسينيات من عمره من رئاسة مجلس مدينة طهران ليتفرغ للمعركة الانتخابية لكن إحدى المحاكم الإيرانية اتهمته بالخيانة

في نوفمبر ١٩٩٩ وأصدرت حكما بإغلاق صحيفته "خرداد" التي كان يصدرها وسجنه خمسة أعوام بتهمة معاداة خط الثورة ونهج الإمام الراحل آية الله روح الله الخميني.

انتهز عبد الله نوري فرصة مثوله أمام المحكمة لينادي بالإصلاح مذكراً من يتهمونه من المحافظين بأنهم لا يستطيعون فرض تفسيرهم للإسلام، وطعن كذلك في السلطة الدينية والقانونية للمحكمة مشبهاً إياها بمحاكم التفتيش، واحتوت كلمات عبد الله نوري على نصوص كاملة من انتقادات آية الله منتظري لمبدأ ولاية الفقيه.

وقد وصف أنصاره القضية التي أدين فيها بأنها قضية سياسية، في نطاق تصفية حسابات بين جناحي الحياة السياسية الإيرانية الإصلاح والمحافظين.

طه هاشمي

الدكتور طه هاشمي واحد من المقربين لآية الله علي خامنئي، اكتسب شهرته السياسية بعد انتخابه نائبا في البرلمان الإيراني عن منطقة قم الدينية، ويشغل حاليا منصب رئيس لجنة الرقابة على الإذاعة والتلفزيون الإيراني.

ولد الدكتور طه هاشمي عام ١٩٥٨، وبدأ حياته السياسية عام ١٩٧٤ من خلال الاشتراك في الجمعيات السياسية المناهضة لنظام شاه إيران السابق، واستمر يعمل داخل تلك الجمعيات حتى اندلاع الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩.

درس الدكتور هاشمي الطب، ثم درس العلوم الشرعية في حوزة قم الدينية، وفي عام ١٩٩٩ عين مسؤولا عن مركز الكمبيوتر للعلوم الإسلامية، ثم انتخب نائبا عن مدينة قم في الانتخابات البرلمانية الماضية. وهو الآن أحد أعضاء الهيئة الرئاسية للبرلمان أي مجلس الشورى الإيراني، ورئيس لجنة الرقابة على الإذاعة والتلفزيون في إيران، وناطق رسمي باسم الاجتماع التأسيسي لمنظمة مجالس الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية.

يصدر الدكتور طه هاشمي صحيفة "انتخاب"، وهو من الشخصيات السياسية البارزة في السياسة الداخلية الإيرانية.

يصنف الدكتور هاشمي باليميني المستقل المعتدل، حيث يرى أنه إذا حافظت الثورة الإسلامية على خصوصياتها ومبادئها فإن دور علماء الدين سيستمر بارزا ومؤثرا، ومن المستبعد جدا أن يتمكن تيار علماني من قيادة الساحة الإيرانية في ظل التزام الشعب بالدين، ويقول إن التجارب التاريخية أكدت أن أي تيار قومي أو علماني سيصاب بنكسة في السلطة أو النظام إذا ما همش الرموز الدينية.

علي أكبر ناطق نوري

بدأ علي أكبر ناطق نوري حياته السياسية عام ١٩٦٣ معارضا لنظام حكم الشاه أثناء دراسته على يد آية الله منتظري في مدينة قم الإيرانية، ثم لمع اسمه في عالم السياسية أثناء حكم الإمام الخميني، وأصبح رقما مهما يصعب إغفاله في أي انتخابات تجرى في إيران.

تعرض آية الله ناطق نوري للاعتقال عدة مرات في عهد الشاه، مما اضطره للهجرة إلى لبنان وسوريا، وهناك زادت معارضته لنظام حكم الشاه، وزادت قدرته على الحركة وسط الشيعة في أماكن مختلفة من العالم.

بعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وعودة آية الله روح الله الخميني من منفاه في باريس تهيأ الجو لعودة آية الله علي أكبر ناطق نوري من لبنان.

شغل آية الله نوري منصب وزير الداخلية في إيران في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٥. ثم اختاره المحافظون ناطقا رسميا لهم في البرلمان، حيث أعتبر واحدا من أقوى المعارضين لسياسيات الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي.

أهلته شعبيته في أوساط التيار المحافظ في إيران لأن يرشح نفسه في انتخابات عام ١٩٩٧ ضد الرئيس خاتمي، لكن كانت الغلبة للتيار الإصلاحي في تلك الجولة.

لا يزال على أكبر ناطق نوري يمثل رقما مهما في السياسية الداخلية الإيرانية وفي أي انتخابات قادمة

علي شمخاني

هو وزير الدفاع الإيراني وقائد القوات البحرية سابقا، كان له دور بارز في القضاء على الحركات المعارضة للثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩.

ولد علي شمخاني بمدينة الأهواز في إقليم خوزستان لأسرة ذات أصول عربية. ودرس الزراعة ثم نال شهادة ماجستير في الشؤون العسكرية وأخرى في الإدارة.

تولى إبان الحرب الإيرانية العراقية العديد من المناصب العسكرية مثل قائد القوات العسكرية في إقليم خوزستان، وقائد بالإنابة للقوات الإيرانية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) المتعلق بإنهاء الحرب بين إيران والعراق. كما تولى منصب قائد القوات البحرية.

يعتبر علي شمخاني من الشخصيات الإصلاحية حسب المصادر الغربية، ونشط على الصعيد السياسي والديني في الشارع الإيراني، وقد رشح نفسه للانتخابات الرئاسية التي تعقد في الثامن من يونيو ٢٠٠١.

محمود أحمدي نجاد

سياسي إيراني تدرج من ضابط بحرس الثورة إلى رئيس لبلدية العاصمة طهران قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

المولد والنشأة: ولد محمود أحمدي نجاد في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ في قرية أردان الواقعة على بعد ٩٠ كلم من العاصمة طهران لأسرة متواضعة، وقد عمل والده حرفيا في عدة مهن أبرزها البقالة والحلاقة قبل أن يمتهن الحدادة.

الدراسة والتكوين: أنهى أحمدي نجاد دراسته بمراحلها الابتدائية والمتوسطة والثانوية في العاصمة طهران التي انتقلت إليها أسرته، ثم التحق بجامعة العلم والصناعة حيث درس الهندسة المدنية قبل أن يتولى التدريس بالجامعة نفسها ويحصل عام ١٩٩٧ على الدكتوراه في الهندسة والتخطيط في مجال النقل.

التوجهات الفكرية: يحسب أحمدي نجاد على تيار المحافظين بينما يذهب منتقدوه إلى وصفه بالمحافظ المتشدد.

الوظائف والمسؤوليات: تولى أحمدي نجاد عدة مهام من أبرزها ضابط في حرس الثورة (الباسدران) وحاكم لمدينة ماكو ثم مدينة خوي ورئيس لبلدية طهران ومدرس بالجامعة ومدير لصحيفة همشهري.

التجربة السياسية: لم يكن أحمدي نجاد معروفا في الأوساط العامة قبل أن يصبح رئيسا لبلدية طهران في مايو ٢٠٠٣ التي مهدت لتقدمه لرئاسيات ٢٠٠٥ منافسا لهاشمي رفسنجاني.

وهو من مؤسسي رابطة الطلبة الإسلامية بالجامعة التي تعد أول دخول له إلى عالم السياسة خصوصا وأنه يقول في مدونته أنه أعجب منذ صغره بالفكر الخميني.
شارك في الحرب العراقية الإيرانية متطوعا في مجال الهندسة القتالية حتي نهاية الحرب، بينما اتهمته بعض الأوساط بالضلوع في قضية احتجاز الرهائن بالسفارة الأميركية في طهران خلال ١٩٧٩.

الانتخابات الرئاسية: استفاد أحمدي نجاد من فترة رئاسته بلدية طهران ليكون قاعدة جماهيرية وانتخابية واسعة من الطبقات الفقيرة المتدينة عبر توظيف هذه الفئات أهلته للفوز بانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ أمام هاشمي رفسنجاني.

سياسته الخارجية: لم تشهد العلاقات الإيرانية الأميركية المقطوعة منذ ١٩٧٩ أي تطور في عهد أحمدي نجاد الذي يرفض أي تدخل خارجي لمنع إيران من "حقها" في تطوير برنامجها النووي.

في المقابل سعى إلى توطيد العلاقات مع روسيا أمام السعي الغربي المحموم لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي.

وفي أكتوبر ٢٠٠٥ قال أحمدي نجاد في إحدى خطبه إنه "يجب إزالة إسرائيل التي تحتل القدس" وهو ما أثار موجة من الاحتجاجات في الدول الغربية، وقد تضايقت

أيضا بعض الدول العربية والإسلامية على غرار مصر وتركيا وحتى السلطة الفلسطينية.

فترة رئاسية جديدة: أعيد انتخاب أحمدي نجاد رئيسا للبلاد مرة ثانية في ١٢ يونيو ٢٠٠٩ أمام الإصلاحي مير حسين موسوي وسط اتهامات بالتزوير من أنصار موسوي الذين تظاهروا منددين بما وصفوه بالتجاوزات، بينما شككت معظم الدول الغربية في هذه الانتخابات

مير حسين موسوي

سياسي إيراني شغل منصب رئيس الوزراء خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية قبل إلغاء المنصب في نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

المولد والنشأة: ولد مير حسين موسوي يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٢ بخامنه قرب تبريز عاصمة إقليم أذربيجان في الشمال الشرقي لإيران.

الدراسة والتكوين: حصل موسوي على شهادة في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة طهران التي تخرج منها عام ١٩٧٠.

التوجهات الفكرية: يصنف موسوي ضمن التيار الإصلاحي وله ميول اشتراكية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

الوظائف والمسؤوليات: بعيد تخرجه تولى موسوي التدريس بكلية الهندسة في جامعة طهران التي تخرج منها، ثم ترأس تحرير صحيفة "جمهوري إسلامي" الناطقة باسم حزب الجمهورية الإسلامية. كما يتولى حاليا الإشراف على الاكاديمية الإيرانية للفنون.

التجربة السياسية: انخرط خلال دراسته الجامعية في الحركة الطلابية المناهضة للشاه، وبعيد تخرجه أسس حركة الإيرانيين الإسلامية.

وإثر ثورة الخميني عام ١٩٧٩ انخرط في الثورة الجديدة، وتولى وزارة الخارجية

في زمن الرئيسين أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي. كما تقلد منصب مدير المكتب السياسي لحزب الجمهورية الإسلامية الذي انضم إليه.

وفي أكتوبر ١٩٨١ أصبح موسوي رئيسا للوزراء ليظل في هذا المنصب حتى إلغائه إثر تحوير دستوري عام ١٩٨٨، ليكون بذلك رئيس وزراء إيران طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية.

ورغم عمله مستشارا للرئيس محمد خاتمي بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥ فقد ابتعد موسوي عن عالم السياسية ليعود إلى الأضواء بعد قراره الترشح لمواجهة محمود أحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية

الفصل الرابع

ايران ..... لماذا ؟!

إن أهمية اللاعب الثانوي لا تقل ابداً عن أهمية اللاعب الأساسي في الصراع الدولي ويدرك هذا تماماً أصحاب الإستراتيجية الدولية وواضعوها في مراكز البحث والدراسات لأنه عامل غير مكلف ويبعد رجال الدول العظمي (الأساسية) عن المخاطر بعيداً عن أرض الوطن ويوفر مرونة وحرية الحركة في المحافل الدولية (للاعب الأساسي بالطبع) تمكنه من المناورة والمساندة والمساعدة بالقدر المطلوب دون تعرض مصالحه لأخطار مباشرة وكذلك يمكن تلافي المعارضة الداخلية لدي الدول العظمي عند الزج بجيوشها في صراعات مباشرة لابد أن تمر بدهاليز وتصديقات بيروقراطية تضع أصحاب القرار في مأزق الإجابة عن بعض التفسيرات المحرجة أو تعرضهم للمسائلة البرلمانية أو السياسية وكل شيء ممكن بعيداً عن أرض الوطن ؟! .

ونظراً لأهمية الشرق الأوسط الجغرافية والسياسية والإستراتيجية والاقتصادية أيضاً لصاحبه القمة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) بشكل خاص وللدول الغربية بشكل عام ومباشر أيضاً ولهذا توضع الخرائط وفقاً للمصالح المتغيرة والمتجددة للتقسيم والتفتيت والجمع بحيث يكون متناسباً مع المصالح الجديدة ووفقاً لقواعد لعبه سياسية تتطور مع تطور الأحداث في المنطقة والدول العظمي أيضاً وذلك بعد نجاح تجربة التقسيم الأولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (سايكس – بيكو) وكان لابد من تقسيم تالي تقتضيه الظروف الحالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وجلوس أمريكا وحدها علي قمة العالم وسماح أوروبا بالكامل (الاتحاد الأوروبي) وأصحاب الإمبراطوريات الغربية السابقة (فرنسا – انجلترا) بالوقوف خلف أمريكا بخطوة إلي الخلف طالما كان ذلك وفقاً لمصالحها الخاصة وبالطبع الواقع العملي الطبيعي الآن والذي لا يسمح لها بأكثر من ذلك وكذلك التوافق مع الإستراتيجية الأمريكية وحدود أمنها القومي والذي أعلنته مرارا وتكراراً بأنه يجب علي الدول المتطلعة إلي القمة أن تدرك أن مصالحها يمكن أن تتحقق خلف الولايات المتحدة وفي مساندتها وليس في الصراع معها ؟! وأستدعي كل ذلك وضع التقاسيم والخرائط الجديدة لتتناسب مع الوضع الحالي فيما يسمي بالشرق الأوسط الجديد وبعيداً عن أصحاب الأرض الأصليين أو النظر إلي مصالحهم بالطمع ولإمكانية وضعهم في موضع المجبر والمستجيب بل والملبي للنداء دون النظر إلي ثواب وخوفاً من الجزاء والذي يعني بالطبع الإطاحة بالنظام في شكل متسامح أو الاغتيال (صدام – القذافي) إذا دعت الضرورة إلي ذلك ولاستكمال الخطط ولزوم التنفيذ بالتالي يكون البحث والتجهيز للاعب الثانوي

وبالتالي تظهر هنا أيضاً أهميته في الصراع الدولي بالوكالة أو من الباطن إذا دعت الضرورة إلي ذلك ؟! .

و لابد هنا من توافر صفات متلازمة وهامة في هذا اللاعب تعطيه الياقة اللازمة ليكون متناغم ومتوافق مع معطيات الخطة والدور الذي يمكن أن يلعبه ؟! ووفقا لدراسات كل المراكز الغربية بشكل عام والأمريكية (صاحبة القرار الأول) بشكل خاص فإنه تتوافر كل المميزات والصفات المطلوبة في دولة نموذجية للقيام بالدور الثانوي (بالوكالة – الباطن) في الشرق الأوسط وهي إيران ؟!! وذلك لأسباب عديدة وكثيرة تتوافق مع الرغبة والمصالح الغربية وهي :

أولا : إن إيران ليست دولة عربية (في الموقع الأعم والأغلب) في الشرق الأوسط وهي بالتالي ليست مرتبطة بمشروع القومية العربية الذي يخفت ويلمع ويختفي أحياناً ويظهر بقوة في أحيان أخري ؟! ولكنه موجود لم يقتلع بعد من منبته رغم كل المحاولات بقوي لينه وخشنه وبوسائل متعددة لأنها لزمة من اللوازم الشخصية وعضو هام وأساسي في جسد هذا الوطن بكل صفاته ومقوماته .. وهذا يعني أنها سوف تتصرف بحرية أكثر وبعيداً عن قيود وثوابت هذا المشروع .

ثانيا : وهي دولة لها خلافات علي الأرض لم تحل ويمكن بها التصعيد أو خلق الأسباب عند الضرورة (طنب الصغرى – طنب الكبرى – البحرين) ..

ثالثا : ولها جذور تاريخية في العمق (غير مرضية) تعني أن نهاية الفارسية (الإمبراطورية) كانت علي أيدي هؤلاء العرب الذين انهوا إمبراطورية قوية وكبيرة علي عرش العالم يحسب لها الحساب والخشية من العقاب..

رابعا : وهي دولة نفطية لن يكون لها أطماع في بترول الخليج العربي الذي هو محور الارتكاز في المال والحاجة إلي النفط والذي يعني الكثير أيضاً من الأموال والاستثمارات في نواتج الطاقة والعائد المادي الكبير والهام أيضاً

خامسا : وهي دولة تتمتع والي حد كبير بموقع جغرافي مثالي في الجانب الشرقي من العالم العربي يمكنه من إحداث كل ما يمكن طلبه من أدوار فعاله وهامه وملاصق وملامس للأرض العربية التي لا تحتاج معها إلي تجهيزات ضخمه للعب دور فعال عندما يطلب منها

سادسا : وكونها دولة نفطية بقدر عالي من الدخل المادي وبالتالي العائد الاقتصادي فلن يكون هذا عبء علي اللاعبين الأساسيين في توفير المستلزمات المادية لما تقوم به من أدوار

ووضعها المادي أيضاً يسمح لها بشراء الأسلحة التقليدية اللازمة (والمستغني عنها بطبيعة الحال) لتوفر المال اللازم لتطوير السلاح الجديد للغرب وأمريكا وهي نقطة هامة أيضا ؟!

سابعا : وهي تتمتع بعدد وافر من القوى البشرية التي تمكنها من الحشد و التجهيز لمواجهة متطلبات الدور الجديد و الهام وتتمتع بوفرة بشريه عالية أيضا؟؟ ..

ثامنا : وهي دولة في خلاف مذهبي (شيعة) مع الطبيعة العامة والسنية الأغلب والأعم في الشرق الأوسط وإن كان هو خلاف مذهبي بين الشيعة والسنة يمكن أن يكون بسيط ومتوافق مع الإطار العام للديانة الإسلامية ويتعايش معه أيضاً في هدف واحد هو التوحيد والإيمان والأسس ولكنه موجود ايضاً ويمكن تزكيته إذا دعت الضرورة إلي ذلك ؟! ويمكن تقويه روافده في العمق العربي أيضاً وصولاً للهدف وتعميقاً للقسمة وتقويه للفرقة ؟!

تاسعا : وهي دولة صاحبة طموح وتبحث عن العودة وبالتالي ليس علي القمة (لن يسمح لها بذلك) ولكن أيضاً قريباً من القمة وربما في مصاف الدول الكبرى الذي يعني لها الكثير وربما تعويضاً عما فات (ومن العرب أيضاً) .. وهي مكانه لابد من الوصول إليها انتظارا لأحداث جديدة قد تغير الأوضاع أو تأتي سفن السياسة الدولية بما يتواكب مع طموحها قريباً جداً من القمة ؟! ...

عاشرا : وهي دولة ليست في صراعات تاريخيه سابقة مع دول أوروبية (في الاتحاد الأوروبي) ومتبقية من الحرب الباردة (مثل الصراع بين تركيا واليونان حول قبرص)

الحادي عشر: وهي دولة أيضاً يمكن التضحية بها والتخلي عنها دون مشاكل أو أزمات مستحيلة إن اقتدت الضرورة ذلك دون دفع أثمان باهظة أو تكلفة عاليه ؟!

ومن هنا كانت في الواقع كل الإغراءات والمميزات التي دفعت أوروبا والولايات المتحدة إلي التعامل مع إيران وبرنامجها النووي (المتواضع بطبيعة الحال) بكل حذر وجعل الباب مواربا (وأحياناً مفتوح) وبصدر رحب في التعامل مع إيران لدفعها نحو الدخول في الحظيرة الأمريكية والغربية لتقبل الوظيفة الجديدة والملائمة لها (كما يراها الغرب) ولحاجة العمل والخطط إليها في إطار الشرق الأوسط الجديد وإن لزم ذلك التصعيد الإعلامي لزيادة سرعه التفاعل وإسراع الخطي (تارة باللين وتارة بالعنف) وفي نفس الوقت إظهار العين الحمراء لبعض الأنظمة المشاغبة في الشرق الأوسط أو بدافع الاطمئنان للدول الخائفة من القادم الجديد ليخرج ما لديه فائض الأموال وشراء السلاح والذي يحتاجه الغرب للدعم الاقتصادي وتطوير

وعمل ترسانة السلاح التي يهدد توقفها النمو التكنولوجي والعمالة الزائدة التي قد تأتي بمشاكل هم في حاجة إلي تلافيها داخلياً في كل من أمريكا وأوروبا ؟! ...

ولكن أيضاً :

ليست كل الطرق مفتوحة أو سهله المنال والورود علي الطرق لا تعني البهجة فقط ولكن يوجد علي الساق أشواك أيضاً ويوجد تداخل ومصالح ينتظر لاعبون أساسيون أيضاً النتائج التي ستسفر عنها وبترقب وتوعد أيضاً والمصالح متضاربة (الصين – روسيا –شرق أسيا) وعلي المستوي الإقليمي لابد من مفاتيح هامة وصعبة جداً وهي أشبه بمغارة في أساطير الشرق الأوسط وهي أنه لابد لإيران أن تدخل إلي الشرق الأوسط عبر إسرائيل (وهو مفتاح) لازم وجازم وعقبة لابد منها وهي تعني أيضاً خطاً أحمر (بلون الدماء) بالنسبة لأمريكا والغرب وهذا ما يدفع أمريكا والغرب إلي الاعتماد علي الجار التركي (لاعب ثانوي هام أيضاً) ولكنه سني المذهب وارتفعت راياته بالعرب والإسلام ولا يمكن أن ينسي هذا والتاريخ لا يمكن اقتلاعه ولكن حتمية الظروف والأزمات وتداخل الأحداث في الداخل التركي ذاته وفي الداخل العربي أيضاً (الربيع العربي) أجلت وأخرت الاعتماد علي إيران (بضيق أمريكي وغربي) وزادت من الاعتماد علي الجانب التركي الغير موائم مع الخطط الجديدة بالشكل المرضي والمقبول ولكنه يعني وفقاً لمصالح أخري (شيء أفضل من لاشيء) انتظارا لاقتراب إيران أو بحثاً عن حلول جديدة أو مفتاح بديل لها للدخول إلي الشرق الأوسط بعيداً عن إسرائيل وإن كان تخويف أو تطويع أو تخدير الأنظمة العربية حتى تتقبل الوضع الجديد أو التقسيم الجديد أو الشرق الأوسط الجديد فكلها أسماء متعددة لهدف واحد هو خدمة المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة الشرق أوسطية الهامة والغالية وموقعها المميز والذي سبب لها كل هذا .. ولكن أيضاً تبقي مشيئة الأقدار والمطلق الوحيد هو الله (دائما ما أقول هذا) ولا تكفي كل مستحضرات التخدير الكيميائية في العالم لتخدير كل هذه الشعوب إلا إذا أرادت هي ذلك .. وهنا يكون هناك رأي أخر أو ربما خطط أخري .. وهذا هو الأهم والأجدر بالبحث في باقي فصول الكتاب .. وأخيرا تبقي إيران ايضاً المرغوبة والمطلوبة فهل ستقبل بالدور أو تجبر عليه وذلك شأن أخر ؟! ..

الفصل الخامس

إيران ..... تقول لا ؟!

إن ما ذكرته في الفصل السابق لا يعني بالضرورة وجهة نظري ولكنه رؤية من منظور غربي وأمريكي أيضاً وفي هذا الفصل أيضاً لا يعني وجهة نظري كمحلل سياسي ولكنها أيضاً وجهة نظر من منظور إيراني حيث أري أنها تختلف بالضرورة عما واجهه الغرب وأمريكا في إخضاع أو تسييس دولة يراها الغرب مارقة يدعوها للدخول في حظيرة المصالح الغربية في الصراع الدولي لأسباب عديدة ومتغيرة تحتاج بالضرورة إلي أدوات مغايره وغير تقليدية إن كان الغرب جاداً في هذا الهدف ...

أولا : حيث أنها دوله ليست في حاجة إلي معونة أو دعم اقتصادي يكون دافعاً لها للتنازل أو للدفاع عن مصالح الغير (المثل التركي)

ثانيا : وهي ليست في حاجة إلي نفايات الأسلحة الهيكلية والتي يقدمها الغرب والتي لا تصلح لما توليه إيران من مهام أو أغراض فقد حصلت علي ما يكفيها بقدر الحاجة والإمكانيات وبأسعار معقولة وشروط مناسبة ومتقدمه أيضاً بقدر المتاح والممكن ومن جهات عديدة وصاحبة مصلحة ورغبه أيضاً في ذلك وفي ميزان التوازن في الصراع الدولي ..

ثالثا : وليس بها نظام مكبل بالفساد الذي يمكن اقتياد النظام من خلاله بالإفشاء والفضائح للذهاب إلي الحظيرة ؟!

رابعا : وليس بها نظام فردي يجهل قواعد اللعبة كاملة والإلمام بجوانبها ووفقاً للنظام الداخلي في تداول السلطة وبحكمها لا يحصل علي صفة الدوام ليهدد بمنع الدعم أو المساندة أو حتى السعي إلي الخلع من عرشه الوثير.. وهذا ما يصعب السيطرة علي النظام في أساسه و روافده أيضاً ؟!

خامسا : كما أنه لا يوجد لديها الدافع لتندفع نحو الصراع وإراقة الدماء من أجل الآخرين في طرق يصعب العودة منها إن أرادت ذلك وأزمة الحرب العراقية مازالت قريبة ومؤثرة حتى الآن.. ومسرح العمليات في الشرق الأوسط غير مجهز وغير ممهد للدخول بالأذن الغربي والذي سرعان ما ينسحب ويتنصل إذا ما دعت الضرورة والمصلحة ايضا ؟! والحقيقة التي لاشك فيها لمن يمارس اللعبة في الصراع الشرق أوسطي أن المفتاح يجب وحتمي أن يكون من

الشرق الأوسط ذاته وهو يملكه وحده مهما كانت التداعيات والتصدعات بداخله لأنها تعي تماماً أنها تعطي الوجود ذاته وهو أمر ليس بالهين أو المتاح في الظروف الحالية علي الأقل (الربيع العربي)

سادسا : لا يمكنها عداء كافة الجيران حولها من أجل عيون الآخرين حتى وإن كان الزعامة من الباطن أو العمل بالوكالة وليس لديها من الثقة في الغرب للتعاون أو الممارسة من الباطن ولها تجربة ذاتيه بين شاه إيران وأمريكا سنفرد لها في فصل قادم ؟! وإن وافقت علي الشروط الأمريكية والغربية جدلاً ؟! فهذا لا يتوافق مع الأهداف الإيرانية ذاتها وما عانت من أجله فترة طويلة من العزلة والتهديد والعقوبات والحصار بكل أشكاله وبشكل متصاعد وكل ذلك تعيه وتفهمه جيداً بل وتعاني منه أيضاً وكل ذلك من أجل أن يكون لها حرية الحركة والمبادلة والمقايضة بين الأخذ والعطاء وفقاً للمصالح الإيرانية نفسها وقد تدفع في المستقبل أثمان باهظة وهي تنظر إلي الخليج العربي بكل الترقب والاعتبار ؟! وذلك أيضاً لأنها قطعت الشوط الكبير والخطوات الأساسية في سبيل ذلك .. وأخيراً فإن الطموح الأيديولوجي قد يغري الآخرين بالانضمام طمعاً أو خشية أو ضيقاً مما يدفعه من أثمان باهظة ويكون بذلك خطراً داهماً علي الجيران وأولهم بالطبع والضرورة وخاصة فرنسا وألمانيا وإنجلترا أصحاب المصالح الأساسية والتي تقتات علي ما تخلفه المصالح الأمريكية صاحبة الإمبراطورية وحيدة القطبية وخاصة وأن الجانب الإيراني يري في ذلك عدم وجود تهديد حقيقي غرباً من الجانب العربي خاصة بعدما ضاعت العراق في دهاليز التقسيم والتفكيك والانهيار وباقي المنطقة

سابعا : وتري إيران أن الخلافات الأيديولوجية يمكن تجاوزها والتعايش معها مع الخليج العربي طالما بعدت عن الأساسيات وإذا تقاربت الأفكار ورغبت كافة الأطراف في ذلك (رؤية إيرانية أيضاً) ؟! والغرب يري الهواجس قريبه والخطر قريب إلي حد كبير لقربه من مخازن الإمداد الخليجية وإمكانيات الصرف والدفع النقدي (وهو المنطقة الوحيدة في العالم التي يمكنها أن تدفع حتى الآن)- ومن أجل كل هذا يكون الدافع إلي القلق والتشدد الغربي وقرب نفاد الصبر وهذا أيضاً ولكل الأسباب السابقة تقول إيران لا ..؟! ولكن إلي متى يمكنها ذلك ؟! هذا في علم الغيب ولو ملك الساحرون البنوره المسحورة لا يمكنهم معرفة ذلك ..؟! . و في حاله أخيرة فإنها

ثامنا : وترى إيران أن ما يوكل إليها لا يتوائم مع دولة لطالما كان التفوق الاقليمى العادة بدلا من أن يكون الاستثناء بالنسبة إلىها طوال تاريخها الذي يمتد ثلاثة ألاف عام فأثناء الفترة الواقعة بين عامي ٥٥٠ قبل الميلاد و ٦٣٠ بعد الميلاد كانت فارس أحدى القوى البارزة في العالم فهزمت جيوش البابليين و الأشوريين و المصريين واليونانيين و الرومانيين و كان

الفرس أول من بني إمبراطوريه في العالم بحيث امتدت من ليبيا في الغرب إلى أثيوبيا في الجنوب و إلى بلغاريا في الشمال و الهند في الشرق ووجدت روما في الإمبراطورية الفارسية في عهد السلالتين الحاكمتين الباريثيه و الساسانيه ندا لها و بعد كل هذا هل يمكنها إلا أن نقول لا ...و لا تجد غيرها و إن راوغت و داهنت و تلاعبت فالهدف واضح و ترى أن الوصول إليه ممكن؟؟